مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد السابع والعشرون - المجلد الخامس عشر - التاريخ - تموز 2026م
doi.org/10.52866/esj.2026.15.27.26

دور الحركة الشعبية في السودان
وتأثيرها على المشهد السياسي في الشمال والجنوب حتى عام 2011

م.م. نور اركان محمد
الجامعة العراقية/ كلية الاعلام

مستخلص:

تُعد الحركة الشعبية لتحرير السودان من أبرز الحركات السياسية والمسلحة التي كان لها تأثير بالغ في تشكيل المشهد السياسي في السودان خلال العقود الأخيرة، لا سيما في الفترة الممتدة من تأسيسها عام 1983 وحتى انفصال جنوب السودان في عام 2011. وقد لعبت الحركة دورًا محوريًا في إعادة صياغة العلاقة بين الشمال والجنوب، وأسهمت بشكل كبير في تسريع التحولات السياسية التي شهدها السودان خلال تلك المرحلة.

تأسست الحركة الشعبية بقيادة الدكتور جون قرنق John Garang، كرد فعل على التهميش السياسي والاقتصادي الذي عانى منه الجنوب منذ الاستقلال عام 1956. ورفعت الحركة شعارات تدعو إلى «السودان الجديد»، القائم على مبادئ المساواة والعدالة وتجاوز الانقسامات العرقية والدينية، في مقابل هيمنة النخبة الحاكمة في الخرطوم.

طوال سنوات الحرب الأهلية الثانية (1983 – 2005)، خاضت الحركة الشعبية صراعًا مسلحًا ضد الحكومة المركزية، وتمكنت من بناء قاعدة شعبية واسعة في الجنوب، مع تزايد الدعم الإقليمي والدولي لها. وقد تميزت هذه الفترة باضطرابات سياسية وإنسانية كبيرة، وألقت بظلالها على مجمل الأوضاع في البلاد، وأضعفت سلطة الدولة المركزية.

Abstract :

The Sudan People's Liberation Movement (SPLM) is one of the most prominent political and armed movements that had a profound impact on shaping the political landscape in Sudan in recent decades, particularly in the period from its founding in 1983 until the secession of South Sudan in 2011. The movement played a pivotal role in reshaping the relationship between the North and the South and contributed significantly to accelerating the political transformations that Sudan witnessed during that period.

The SPLM was founded under the leadership of Dr. John Garang as a response to the political and economic marginalization that the South had suffered since independence in 1956. The movement raised slogans calling for a "New Sudan," based on the principles of equality and justice, transcending ethnic and religious divisions, in contrast to the dominance of the ruling elite in Khartoum

Throughout the years of the Second Civil War (1983-2005), the Sudan People's Liberation Movement (SPLM) waged an armed struggle against the central government and was able to build a broad popular base in the south, with increasing regional and international support. This period was characterized by major political and humanitarian unrest, which cast a shadow over the overall situation in the country and weakened the authority of the central state.

المقدمة:

لقد شكّلت الحركات الشعبية عبر التاريخ إحدى أبرز الأدوات التي عبّر من خلالها الأفراد عن تطلعاتهم ورفضهم للواقع السياسي القائم. ومع تطور المجتمعات وارتفاع مستوى الوعي السياسي، لم تعد هذه الحركات مجرد احتجاجات عابرة أو مظاهرات وقتية، بل أصبحت فاعلًا سياسيًا مؤثرًا يُحسب له حساب، ورافعة أساسية للتغيير السياسي والاجتماعي في العديد من البلدان.

وفي العالم العربي، شهدت العقود الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في نشاط الحركات الشعبية، لا سيما خلال ما يُعرف بـ«الربيع العربي»، حيث خرجت جماهير واسعة إلى الشوارع مطالبةً بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. وعلى الرغم من اختلاف نتائج هذه التحركات من دولة إلى أخرى، فقد كان لتأثيرها في المشهد السياسي وقع عميق، إذ أدّت في بعض الحالات إلى إسقاط أنظمة حكم، وإجراء تعديلات دستورية، وإطلاق حوارات وطنية، بينما واجهت في حالات أخرى قمعًا شديدًا، مما أسهم في تعقيد الأوضاع السياسية والاجتماعية.

وتتميّز الحركات الشعبية بقدرتها على تجاوز الأطر الحزبية التقليدية، إذ تنطلق من هموم الناس اليومية وتعكس نبض الشارع بعيدًا عن خطاب النخب السياسية. كما ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز دور هذه الحركات، من خلال تسهيل عمليات التعبئة والتنظيم وكسر احتكار الإعلام التقليدي للرواية السياسية، مما زاد من تأثيرها في توجيه الرأي العام.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة دور الحركات الشعبية في التأثير على الأنظمة السياسية، وتحليل طبيعتها وأدواتها ونتائجها.

• **نوع البحث**: وصفي تحليلي تاريخي.

• **أدوات البحث**: مراجعة الأدبيات، الدراسات السابقة، التحليل التاريخي للأحداث السياسية، وتحليل المصادر الإعلامية التقليدية والرقمية.

• **المدة الزمنية للدراسة**: تغطي الدراسة الحركات الشعبية خلال العقود الأخيرة، مع التركيز على التحولات السياسية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، ولا سيما أحداث «الربيع العربي".

وقد تم تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسيين:

• يتناول المبحث الأول دور الحركة الشعبية في إعادة تشكيل النظام السياسي السوداني حتى عام 2011

• يركّز المبحث الثاني العلاقة بين الحركة الشعبية والقوى السياسية الجنوبية.

المبحث الاول / دور الحركة الشعبية في إعادة تشكيل النظام السياسي السوداني حتى عام 2011

شهد السودان منذ نشأة الدولة الحديثة سلسلة من التجارب المتباينة في الحكم، بدأت بفترات ديمقراطية تعاقبت عليها أنظمة عسكرية. ومن خلال نظرة موضوعية إلى مسار التاريخ السوداني، منذ عهد السلطنة الزرقاء وحتى الوقت الحاضر، يتضح أن البلاد لم تنعم باستقرار سياسي أو أمني أو اقتصادي أو اجتماعي كامل. هذا الواقع يعكس بوضوح أن السودان، كدولة قومية، لم يصل بعد إلى مرحلة التشكل النهائي، بل لا يزال يمر بمرحلة تفاعلية تبحث عن الاستقرار وبناء صورة واضحة ومتكاملة للدولة [1]. شهدت قضية

(1) منى حسين عبيد، منظمة الايقاد ودورها في مواجهة

الجنوب تطورات بارزة خلال فترة حكم الرئيس جعفر النميري (1969-1985)[1]، حيث اتخذت أبعادًا سياسية وعسكرية أثّرت على مسار الدولة السودانية[2]. شهدت قضية جنوب السودان تحولًا كبيرًا خلال عهد الرئيس جعفر النميري، حيث تمكن من وضع حدٍ للحرب الأهلية الأولى من خلال توقيع اتفاقية أديس أبابا في عام 1972 مع حركة تحرير جنوب السودان بقيادة جوزيف لاقو (Lavu Joseph) ، وهو ما أدى إلى توقف القتال ومنح الجنوب حكمًا ذاتيًا، مما اعتُبر حينها خطوة مهمة نحو تحقيق السلام والاستقرار في البلاد[3].

عرفت هذه التسوية بـ «اتفاقية أديس أبابا» التي وُقعت عام 1972، والتي حصل الجنوبيون بموجبها على حكم ذاتي وإقليمي، منح حكومة الجنوب صلاحيات واسعة لإدارة شؤون الإقليم بحرية تامة، باستثناء بعض المسائل السيادية التي بقيت ضمن صلاحيات الحكومة المركزية، مثل الدفاع والشؤون الخارجية، تُعدّ اتفاقية أديس أبابا لعام 1972 نقطة انطلاق أساسية لفهم تطور العلاقة بين الحركة الشعبية والقوى السياسية الجنوبية، وكذلك مسار الصراع في السودان عمومًا. فقد مثّلت هذه الاتفاقية أول محاولة جادة لتسوية النزاع بين الشمال والجنوب عبر منح الجنوب حكمًا ذاتيًا، وهو ما أدى إلى إيقاف الحرب الأهلية الأولى مؤقتًا[4].

غير أن السلام لم يدم طويلًا، إذ اندلعت الحرب الأهلية مجددًا في جنوب السودان عام 1983، وذلك عقب قرار الرئيس جعفر النميري بتقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم، يتمتع كل منها بحكم ذاتي، وهو القرار الذي قوبل برفض واسع من قبل الجنوبيين، باعتباره تقويضًا لاتفاقية أديس أبابا. كما ساهم إصدار النميري لقوانين الشريعة الإسلامية ومحاولة فرضها على الجنوب، في تأجيج مشاعر الغضب والاستياء، مما كان له دور كبير في إشعال الصراع من جديد. وقد تزعم الحركة المسلحة ضد الحكومة العقيد جون قرنق[5] John Garang، الذي

النزاعات الافريقية مشكلتا جنوب السودان والصومال نموذجاً، مجلة العلوم السياسية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، د.ع، د.ت، ص189.

(1) وُلد جعفر محمد النميري عام 1920 في قرية ود نميري الواقعة في منطقة دنقلا بالسودان. التحق بالكلية الحربية وتخرّج فيها برتبة ملازم ثانٍ عام 1952. شارك في التحركات العسكرية المناهضة لحكومة إبراهيم عبود، وكان يشغل آنذاك منصب قائد حماية الخرطوم، لاحقًا، أُوفد في بعثة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمتابعة دراسات عسكرية في كلية القيادة والأركان، وعاد إلى السودان عام 1966. وفي عام 1969 قاد انقلابًا عسكريًا أوصله إلى سدة الحكم، حيث استمر في السلطة حتى عام 1985، وبعد الإطاحة به، لجأ إلى مصر وطلب اللجوء السياسي، حيث أقام هناك خلال الفترة (2000-1985)، قبل أن يعود إلى السودان. وتوفي عام 2009، للمزيد ينظر: عصام عبد الفتاح، المصدر السابق، ص 25

(2) لطفي جعفر فرج، جعفر محمد النميري، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، سلسلة شخصيات وتراجم رقم 3، 1985، ص12-9؛ صحيفة الراية، قطر، العدد 84، في 19 اذار 1980.

(3) نبراس خليل ابراهيم، جون قرنق واثره في الحياة السياسية السودانية (2005-1945)، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد 107، د.ت، ص161-160.

(4) الصادق المهدي، احاديث الغربة، ط1، دار القضايا، بيروت، 1976، ص122.

(5) يُعدّ جون قرنق دي مابيور قائدًا سياسيًا وعسكريًا سودانيًا، ومؤسس الحركة الشعبية لتحرير السودان، وُلد عام 1945 في جنوب السودان. قاد التمرد ضد الحكومة السودانية منذ عام 1983، وكان من أبرز الداعين إلى مشروع «السودان الجديد» القائم على إعادة

أسّس (الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتي اشترطت إلغاء قوانين الشريعة كأحد الشروط الأساسية لأي مفاوضات مستقبلية مع الحكومة السودانية[1].

عقب انتفاضة أبريل 1985 التي أطاحت بحكم الرئيس جعفر النميري، تسلّمت حكومة انتقالية السلطة في السودان، وسارعت إلى التواصل مع حركة التمرد في الجنوب، داعية إلى حوار وطني يشبه ما جرى بعد ثورة أكتوبر 1964. غير أن ردّ فعل الحركة الشعبية لتحرير السودان لم يكن إيجابيًا، ولم تُثمر محاولات الحكومة الانتقالية عن نتائج ملموسة. ومع ذلك، تمكن التجمع الوطني لإنقاذ البلاد، الذي قاد الانتفاضة، من التوصل إلى اتفاق مع الحركة في إثيوبيا عام 1986، عُرف باسم (إعلان كوكادام). ومن أبرز بنود هذا الإعلان:

عقب انتفاضة أبريل 1985 التي أنهت حكم الرئيس جعفر النميري، تولّت حكومة انتقالية مقاليد الحكم في السودان، وسارعت إلى دعوة الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى حوار وطني، في محاولة لتكرار تجربة المصالحة الوطنية التي أعقبت ثورة أكتوبر 1964. غير أن الحركة لم تُبدِ تجاوبًا إيجابيًا، وفشلت الحكومة في تحقيق تقدم ملموس على صعيد وقف الحرب. ومع ذلك، تمكّن التجمع الوطني لإنقاذ البلاد، وهو التحالف الذي قاد الانتفاضة، من التوصل إلى اتفاق مع الحركة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عام 1986، عُرف باسم (إعلان كوكادام). وقد تضمّن الإعلان عددًا من البنود الرئيسية التي تمثل رؤية مشتركة لحل الأزمة السودانية، أبرزها:

1. رفع حالة الطوارئ في الإقليم الجنوبي، وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية التي أُقرت في سبتمبر 1983.

2. نقض جميع الاتفاقيات العسكرية والأمنية المُبرمة مع الدول الأخرى.

3. الاعتراف بأن الأزمة السودانية قضية وطنية شاملة، وليست مجرد مشكلة تخص الجنوب فقط.

4. إلغاء كافة الاتفاقيات العسكرية التي تمس سيادة السودان.

5. تعديل الدستور بما يتماشى مع روح دستور عام 1964، خاصة المادة الرابعة التي تنص على مصادر التشريع.

6. وقف إطلاق النار، تمهيدًا للدخول في مؤتمر دستوري جامع يُناقش مستقبل البلاد.

وتشير المعطيات السابقة إلى أن إعلان كوكادام لم يكن مجرد اتفاق مرحلي بين أطراف الصراع، بل مثّل محاولة مبكرة لإعادة تعريف طبيعة الأزمة السودانية بوصفها قضية وطنية شاملة تتجاوز الإطار الجغرافي للجنوب. وعلى هذا الأساس، فإن إدراجه في سياق الدراسة يُظهر تطور خطاب الحركة الشعبية لتحرير السودان وانتقاله من المطالب الإقليمية إلى طرح رؤى سياسية أوسع تتعلق ببنية الدولة السودانية ونظام الحكم فيها. كما يوضح الإعلان طبيعة التفاعلات بين القوى

بناء الدولة على أسس المساواة والعدالة بين مختلف المكونات العرقية والدينية. كما لعب دورًا رئيسيًا في التوصل إلى اتفاقية السلام الشامل عام 2005، وتولى بعدها منصب النائب الأول لرئيس جمهورية السودان، قبل أن يتوفى في حادث سقوط طائرة في العام نفسه. للمزيد ينظر: الموسوعة العربية العالمية، مادة: جون قرنق، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض.

(1) عصر البشير الانفراج يؤسس الانفراج الداخلي ويضع السودان في مدار العولمة الامريكية، مجلة الحوادث، العدد 2313، 2اذار 2001، ص20.

السياسية والعسكرية في تلك المرحلة، وما نتج عنها من مسارات تفاوضية لم تكتمل، لكنها أسهمت في تشكيل ملامح الصراع السياسي لاحقًا، تواصلت تلك الاتصالات حتى وصول الحكومة المدنية الثالثة (1986-1989)، حيث تمّ الاتصال بين الصادق المهدي[1]. تواصلت تلك الاتصالات حتى مجيء الحكومة المدنية الثالثة (1986-1989)، حيث تمّ التواصل بين الصادق المهدي والحركة الشعبية، وكادت هذه الجهود أن تُكلَّل بالنجاح، لولا أن أقدمت الحركة على إسقاط طائرة مدنية تابعة للخطوط الجوية السودانية فوق مدينة ملكال، مما أدى إلى تعثر مسار التفاهم[2]

وعلى الرغم من تلك التطورات، فقد واصلت الأحزاب الحاكمة، ومنها الحزب الاتحادي الديمقراطي، جهودها الرامية إلى إيجاد حل لقضية الجنوب وإنهاء الحرب الدائرة هناك، حيث تم توقيع اتفاقية عُرفت بـ (مبادرة السلام السودانية)، وذلك بين السيد محمد عثمان الميرغني[3] وعلى الرغم من تلك التطورات، فقد واصلت الأحزاب الحاكمة، ومنها الحزب الاتحادي الديمقراطي، جهودها الرامية إلى إيجاد حل لقضية الجنوب وإنهاء الحرب الدائرة هناك، حيث تم توقيع اتفاقية عُرفت بـ (مبادرة السلام السودانية)، بين السيد محمد عثمان الميرغني، زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي وراعي طائفة الختمية، والعقيد جون قرنق، وذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1988" [4]، والتي اشتملت نصوصها على ما يأتي:

1. تجميد تطبيق احكام قانون سبتمبر/ ايلول 1983.
2. ورفع حالة الطوارئ.
3. ووقف اطلاق النار [5]
4. الغاء الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الاخرى والتي تؤثر على السيادة الوطنية .
5. تشكيل لجنة قومية للأعداد لمؤتمر دستوري.

قوبلت هذه الاتفاقية بانتقادات حادة من حزب الأمة، الشريك الرئيسي في الائتلاف الحاكم آنذاك، وكذلك من الجبهة الإسلامية القومية، وذلك بدعوى عدم التشاور المسبق مع حزب الأمة، واعتبار الجبهة الإسلامية أن بعض بنودها تمس ثوابتهم. في المقابل، لقيت الاتفاقية ترحيبًا واسعًا من بعض الأوساط، واعتبرها البعض أفضل ما يمكن التوصل إليه من تسوية. ومع ذلك، استمر الجدل حولها حتى وقوع الانقلاب العسكري في 30 تموز/ يوليو 1989، قبل أيام قليلة من الموعد المتوقع لانعقاد المؤتمر الدستوري. ويبدو أن هذه الاتفاقية، كسابقاتها، لم يُكتب لها التنفيذ بسبب الصراعات الطائفية والحزبية التي تعصف بالسودان. يُعدّ حزب الأمة أحد الفاعلين الرئيسيين في المشهد السياسي السوداني خلال فترة الدراسة، إذ

(1) خليل البدوي، الغاز المشاهير، دار الخطيب للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002.
(2) حسن احمد الحسن، اغتيال الديمقراطية في السودان، الدار العربية الافريقية، السودان، 1991، ص52.
(3) صالح حسن الفضالة، الجوهر العفيف في معرفة النسب النبوي الشريف، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971
(4) احمد منير، حساب الخسائر والارباح في الجولة بين المهدي والعسكر، مجلة كل العرب، العدد 342، 13 آذار 1989، ص12.
(5) ساجد احمد عبد العاندي، دور الجيش في الحياة السياسية السودانية 1978-1989، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990، ص85.

لعب دورًا محوريًا في تشكيل مواقف الحكومة تجاه قضية الجنوب ومسارات التسوية السياسية. وقد انعكس موقفه المتحفظ من الاتفاقيات المطروحة، ومنها مبادرة السلام، في إضعاف فرص التوصل إلى حلول نهائية، بسبب تمسكه برؤى سياسية تتعلق بطبيعة الدولة ونظام الحكم. كما أسهم تباين مواقفه مع القوى السياسية الأخرى، ولا سيما الجبهة الإسلامية القومية، في تعقيد عملية صنع القرار داخل السلطة، الأمر الذي كان له تأثير مباشر في تعثر الجهود السلمية واستمرار الصراع.

المحور الاول: "موقف الحركة الشعبية من انقلاب 30 يونيو 1989" وتداعياته السياسية

عقب الانتخابات التي جرت في نيسان/ أبريل 1986، والتي حصل فيها حزب الأمة على المرتبة الأولى في البرلمان، شرع السيد الصادق المهدي، رئيس الوزراء، في حل حكومته وإعادة تشكيلها عدة مرات خلال سنوات الديمقراطية الثلاث، نتيجة لعجزها وقلة فعاليتها في التصدي لمشكلات البلاد المتفاقمة. وقد تميزت تلك الفترة بتصاعد غير مسبوق في المطالب النقابية، إلى حد أن اتحاد مزارعي الجزيرة أعلن الإضراب عن زراعة القطن في موعده، رغم سيطرة عناصر من الحزب الاتحادي الديمقراطي – وهو شريك في الحكم – على قيادة الاتحاد. وامتد التذمر ليصل إلى قيادة القوات المسلحة، التي تقدمت في شباط/ فبراير 1989 بمذكرة تطالب بتغيير الحكومة، وإصلاح السياسة الخارجية، مشيرة في الوقت ذاته إلى ضعف إعداد الجيش، بما يعيق قدرته على أداء دوره في الحفاظ على وحدة البلاد.

وفي محاولة أخيرة لإنقاذ الأوضاع المتدهورة، سعى الصادق المهدي في اللحظات الأخيرة إلى تشكيل حكومة ائتلافية رابعة، مُظهرًا توجهًا نحو السلام، وتقليص نفقات المعيشة، وانتهاج سياسة خارجية أكثر اعتدالًا. غير أن هذه المبادرات اعتُبرت من قبل كثيرين محاولات متأخرة وغير صادقة، ولم تلقَ قبولًا واسعًا. فقد رفضت الجبهة الإسلامية القومية (المقصود على الأرجح بـ «الجبهة الشعبية») الانضمام إلى الحكومة، وبدأت في تعبئة أنصارها من خلال حملات مناهضة للحكومة في الشوارع والمساجد. وهكذا، مهد هذا الوضع الطريق أمام تحالفها مع الجيش، لتنفيذ الانقلاب العسكري في 30 حزيران/ يونيو 1989، بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير(*).

وبدأت حشود من الآلاف من عناصر ما سُمّوا بالمجاهدين تستعد لخوض الحرب ضد القوات الجنوبية دون هوادة، مع السعي لقمع أي بوادر اضطراب أو فتن تظهر في مناطق الشمال. وفي هذا السياق، برز دور حسن الترابي كأحد أبرز الفاعلين في صياغة التوجهات الأيديولوجية للنظام الجديد، قبل أن يتم لاحقًا تجريده من سلطاته وحلّ مؤسساته [1]. في ظل النقص الحاد في التسليح الذي عانى منه الجيش السوداني خلال فترة حكم الصادق المهدي، وفشله في تحقيق تفوق عسكري على القوات الجنوبية، بدأت كميات كبيرة من الأسلحة الإيرانية بالتدفق إلى السودان لدعم النظام الجديد بعد انقلاب يونيو 1989. وبدعم هذا التسليح، شنّ الجيش السوداني عمليات عسكرية عنيفة، قصف خلالها مدينة جوبا، ما أسفر عن مقتل العشرات من المدنيين، كما تمكن من السيطرة

(1) حسن الترابي، الحركة الاسلامية في السودان، منتدى سور الازبكية، د.ت، ص9–6.

على مدينة الناصر في إقليم أعالي النيل[1]، احتلت قضية الجنوب موقع الصدارة في برنامج حكومة الإنقاذ الوطني، التي أعلنت في بيانها الأول أن القوات المسلحة السودانية قامت بالثورة بهدف إنقاذ البلاد من التردي والانهيار الذي تسببت فيه سياسات الحكومة المنتخبة، ولا سيّما استمرار الحرب في الجنوب، التي ورثتها عن نظام جعفر النميري، في ما يُعرف بالديمقراطية الثانية"[2].

"في صباح يوم 30 حزيران/ يونيو 1989، أعلن التلفزيون السوداني عن استيلاء مجموعة من ضباط الجيش، بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير، على الحكم في انقلاب عسكري. وفي البداية، لم يكن واضحاً للمراقبين هوية الانقلاب ولا توجهات قادته، مما ساعد على حصوله على تأييد واسع داخلياً وخارجياً، لا سيما من دول المنطقة مثل مصر التي كانت تعاني من توتر عميق مع الصادق المهدي، رئيس الوزراء آنذاك.

باشرت الحكومة الجديدة حملة اعتقالات واسعة، وشنت حملات تطهير في صفوف الجيش والمؤسسات الحكومية، حيث تم فصل عشرات الآلاف من الموظفين واستبدالهم بأعضاء من الجبهة الإسلامية القومية. من بين أبرز المعتقلين كان حسن الترابي، مهندس ومدبر الانقلاب، الذي أُطلق سراحه لاحقاً وتولى مناصب مهمة في الدولة، كان آخرها رئاسة المجلس الوطني (البرلمان). عقب ذلك، حُلّ البرلمان، وأظهرت الحكومة الجديدة هويتها الإسلامية بوضوح، مع تصريحات من قيادتها تؤكد انتماءها إلى التيار الإسلامي السياسي في السودان [3].

بعد أن تولت الحكومة العسكرية الثالثة حكم السودان، طالبت الحركة الشعبية السودانية في تصريح لها عام 1989 باستقالة حكومة الإنقاذ وعودة الأحزاب السياسية إلى الحكم، متهمة الجبهة الإسلامية القومية بالسعي لفصل الجنوب عن الشمال. وأعلنت الحركة موقفها المعارض للانقلاب الذي وقع في 30 حزيران/ يونيو 1989 ولتوجهاته الإسلامية.

وفي آب/ أغسطس 1989، اجتمعت الحكومة السودانية بالحركة الشعبية لأول مرة في أديس أبابا، وكان واضحاً منذ البداية أن اللقاء لم يسفر عن نتائج تُذكر. إذ كان معروفاً أن الانقلاب العسكري في 30 حزيران 1989 جاء أساساً لإجهاض اتفاق الميرغني وجون قرنق John Garang. جاء وفد الإنقاذ إلى أديس أبابا وهو يحمل مشروعاً جاهزاً لحل قضية الجنوب، وهو مشروع طرحته الجبهة الإسلامية القومية في مؤتمرها الأول الذي عقد خلال فترة الديمقراطية في 1987. وبعد فشل الاجتماع الأول، عُقد اجتماع ثانٍ بين الطرفين في نيروبي في كانون الأول/ ديسمبر 1989، برعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر [4]. وقد أولى الرئيس الأمريكي

(1) موسى مختار عبدة، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص251

(2) نبراس خليل ، المصدر السابق ، ص175.

(3) احمد السليمان، خريف الثورة، دار ليلى للنشر، د. ط، د.ت، ص263.

(4) جيمي كارتر (Carter Jimmy): هو الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية، ولد في ولاية جورجيا في 1 تشرين الاول1924، تخرج من الاكاديمية البحرية وعمل في سلاح البحرية حتى عام 1935 ، ثم أمتهن الزراعة وانتخب عضواً في مجلس الشيوخ 1962-1966، اصبح حاكماً لولاية جورجيا منذ عام 1970، رشح نفسه للرئاسة عن الحزب الديمقراطي، وهو مهندس اتفاقية كامب ديفيد، لمزيد من التفاصيل، ينظر: اودو زاوتر، المصدر السابق، ص276 ؛ جيمي

جيمي كارتر Jimmy Carter اهتمامًا خاصًا بالقضية السودانية من خلال مركزه لحل النزاعات سلمياً، ورعى اجتماع نيروبي في كانون الأول/ ديسمبر 1989 بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية. ومع ذلك، لحق هذا الاجتماع الفشل أيضاً، ولم يتم التوصل إلى اتفاق يُذكر [1].

في عام 1990، انضمت الحركة الشعبية إلى التجمع الوطني الديمقراطي، بهدف توحيد الجهود لإسقاط حكم الرئيس عمر حسن البشير. وسط هذه الأحداث، شهدت الحركة الشعبية التي كان يقودها جون قرنق حالة من الارتباك، وتعرضت لانشقاقات داخل هيكلها التنظيمي. حاول بعض المنشقين القيام بانقلاب لإزاحة قرنق من قيادة الحركة، متهم بالدكتاتورية والقبلية والمحسوبية، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل[2].

المحور الثاني: مسار الصراع بين الحركة الشعبية والحكومة وأثره في الاستقرار السياسي

استغلت حكومة البشير الانشقاقات التي شهدتها الحركة الشعبية، وشن الجيش السوداني في عام 1992 أكبر عملياته العسكرية في الجنوب، حيث تمكن من استعادة السيطرة على بعض المدن والمراكز الحيوية. ومع ذلك، لم تتمكن الحكومة من حسم الحرب لصالحها بشكل قاطع. في المقابل، شنت الحركة الشعبية هجومًا على مدينة جوبا، مما حافظ على استمرار النزاع وعدم استقراره [3].

بدأت وساطات لإنهاء الحرب بين الحركة الشعبية، ممثلة بجون قرنق John Garang، والحكومة السودانية بقيادة الرئيس عمر البشير. طالبت الحركة الشعبية بحق تقرير المصير، مما أدى إلى تعليق المباحثات لفترة. ثم تدخل الرئيس الأوغندي يوري موسيفني Museveni Yoweri [4] كوسيط جديد، محاولةً لاستئناف الحوار وتحقيق تسوية سلمية بين الطرفين عُقد لقاء في مدينة عنتيبي بأوغندا بين الحكومة السودانية، التي كان يمثلها علي الحاج الأمين، والحركة الشعبية بقيادة جون قرنق John Garang حيث اتفق الطرفان على استكمال مفاوضات أبوجا الثانية. في عام 1993، جرت مفاوضات أبوجا الثانية بين الحكومة برئاسة محمد الأمين خليفة، والحركة الشعبية برئاسة وليم نون William Nyuon، وأسفرت عن اتفاق لتشكيل لجنة لتوزيع الدخل، وإنشاء مفوضية للتعمير، واتباع نظام الحكم اللامركزي. إلا أن جون قرنق John Garang رفض توقيع الاتفاق بسبب تمسكه بمسألة حق تقرير المصير [5].

كارتر Jimmy Carter, مذكرات البيت الابيض، ترجمة: سناء شوقي حرب، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان ، 2013.

(1) علي محافظة واخرون، العرب واخرون وجوارهم الى اين؟، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، 2000، ص80

(2) رشيد بابكر، عصر البشير يؤسس لانفراج داخلي ويضع السودان في مدار العولمة الامريكية، مجلة الحوادث، العدد 2313، 2 اذار 2001، ص20.

(3) صحيفة الشرق الاوسط، العدد 4950، في 17 حزيران 1992.

(4) يوري موسيفني Yoweri Museveni : ولد عام 1944 في مقاطعة مبارارا حصل على بكالوريوس العلوم السياسية والقانون في جامعة دار السلام ومؤسس جبهة الانقاض الوطني 1972 التي اسقطت ايدي امين ومؤسس حركة المقابلة الوطنية ورئيس جمهورية ووزير الدفاع عام 1986 ورئيس منظمة الوحدة الافريقية عام 1992، جريدة الدستور المصرية 8/ اذار / مارس / 201.

(5) http:llwww.sudan.now.net.arabic_ political IA

استمرت الجهود الخارجية للتوصل إلى اتفاق بين الحركة الشعبية والحكومة السودانية، حيث جاءت هذه المبادرة من الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتنمية في أفريقيا (الإيقاد)، التي لعبت دورًا مهمًا في الوساطة بين الطرفين سعياً لتحقيق السلام والاستقرار في السودان في عام 1994، عقد لقاء في العاصمة الكينية نيروبي بتاريخ 17 آذار/ مارس، برئاسة محمد الأمين وتحت إشراف الرئيس الكيني دانيال أراب موي Daniel arap Moi. خلال هذا الاجتماع، طرحت الحركة الشعبية مسألة حق تقرير المصير، إلا أن الحكومة السودانية رفضت هذا المطلب، مما أدى إلى إنهاء المباحثات دون التوصل إلى اتفاق[1].

حاولت الحركة الشعبية إدراج ملاحظاتها خلال مؤتمر أسمرة الثاني عام 1995، حيث قدمت في افتتاح المؤتمر مقترحات متعددة، من بينها تشكيل قوة عسكرية وسياسية تحت اسم (لواء السودان) لاستيعاب العناصر الشمالية الراغبة في الانضمام إلى الحركة. وكان الهدف من هذه الخطوة خلق منبر سياسي يتيح التعاون مع الحركة لإسقاط النظام المدعوم من الجبهة الإسلامية القومية. ومع ذلك، كانت فكرة تشكيل (لواء السودان) تواجه صعوبات كبيرة، إذ كان من المحتمل أن تؤدي إلى توسيع نطاق الحرب الأهلية بدلاً من تهدئتها[2]، تمكنت الحركة الشعبية في هذه الفترة من دفع المنشقين عن حركة استقلال الجنوب، بقيادة رياك مشار Riek Machar، إلى الخارج، مما قلل من فرص حصول الجنوبيين على أي مكتسبات سياسية مستقبلية. وفي سياق ذلك، تم عقد ما يعرف بـ «اتفاق لافون[3]. في 27 نيسان/ أبريل 1995، تم توقيع اتفاق بين ممثل حركة استقلال الجنوب، رياك مشار Riek Machar، والحركة الشعبية. تناول الاتفاق وقف إطلاق النار الدائم، ودعا الجنوبيين إلى الالتزام بوقف إطلاق النار، مع ضمان حرية تحريك القوات والسكان في المناطق التي يسيطرون عليها. وأسفر هذا الاتفاق عن قدرة الحركة الشعبية، بقيادة جون قرنق John Garang، على استيعاب توجهات متعددة بهدف صياغة استراتيجية موحدة، مع إيلاء أولوية خاصة لحق تقرير المصير في الجنوب[4].

المبحث الثاني / العلاقة بين الحركة الشعبية والقوى السياسية الجنوبية

كان إصرار الحركة الشعبية وبقية الفصائل الجنوبية على المطالبة بحق تقرير المصير ناتجًا عن الضغوط الخارجية التي تعرضت لها الحكومة السودانية. استجابت حكومة الخرطوم لهذه الضغوط من خلال التلويح بإعطاء دعاة الانفصال حق تقرير المصير، وعقدت اتفاقية الخرطوم للسلام عام 1996، التي نصت على منح حق تقرير المصير بعد مرحلة انتقالية مدتها أربع سنوات. إلا أن هذه الاتفاقية لم تستمر طويلاً، إذ تراجع موقعوها وعادوا

south conflict .h .t .

(1) صحيفة الحياة ،لندن ،العدد 12829،19 نيسان/ ابريل 1998؛ منى حسين عبيد ، منظمة الايقاد ودورها في مواجهة النزاعات الافريقية مشكلتا جنوب السودان والصومال انموذجا، مجلة العلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة بغداد، العدد 35 ، 2002، ص 192.

(2) محمد ابو الفضل ، المصالحة والحرب في السودان ، مجلة دراسات دولية ، العدد 1996،123 ،ص 244.

(3) لافون : عرفت بهذا الاسم توثيقا لذكرى العمل الذي نفذه ضباط الحركتين في بلدة لافون ضد قوات الخرطوم في 31 أذار/ مارس ، ينظر الى : منى حسين عبيد ، الخريطة السياسية، المصدر السابق ،ص 36.

(4) محمد ابو الفضل ، المصدر السابق ، ص 245 .

إلى التمرد ضد الحكومة المركزية. ومن قواعدها على الحدود الشرقية، انطلقت الحركة الشعبية باتجاه مدينة كسلا قرب الحدود مع إريتريا [1].

سعت الحركة الشعبية على مدار سنوات للاستيلاء على مدينة كسلا، لما تمثله من هدف استراتيجي حيوي، إذ يمكن السيطرة عليها أن يقطع الطريق الرابط بين الخرطوم وميناء بورسودان، وهو الميناء الرئيسي للصادرات والواردات في السودان. إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل نتيجة المواجهة الشديدة والحازمة من قبل الحكومة [2].

في عام 1996 ظهرت تنظيمات جديدة الى جانب الحركة الشعبية ومن هذه التنظيمات :

1. المجلس التنسيقي للولايات الجنوبية: تأسس بعد توقيع اتفاقية السلام، ويضم ستة تنظيمات سياسية منشقة عن الحركة الشعبية.

2. جبهة الإنقاذ الديمقراطية: عانت من انشقاقات وصراعات مستمرة، حيث نشأت أساسًا نتيجة انشقاق قوات الفصيل المتحد بقيادة لام أكول، الذي يمتلك أنصارًا في الشمال والجنوب [3].

3. اتحاد الأحزاب الأفريقية: يضم هذا الاتحاد أحزاباً تنتمي إلى مناطق جبال النوبة والنيل الأزرق، ويُعرف هذا التكتل بمعارضته لحكومة الرئيس عمر حسن البشير[4].

على الرغم من ظهور تنظيمات سياسية أخرى، بقيت الحركة الشعبية لتحرير السودان صاحبة التأثير الأكبر، حيث كانت جميع المفاوضات والوساطات تتم بينها وبين الحكومة السودانية. من أبرز هذه الوساطات كانت وساطة رئيس جنوب أفريقيا، نيلسون مانديلا، عام 1997، التي رفضت الحركة الشعبية الدخول في مفاوضات مع الحكومة السودانية خلالها. كما رفضت الحركة الشعبية الوساطة المصرية والليبية [5].

والتي طرحت من خلال مبادرة مصرية ليبية، تضمنت المبادرة

1. الوقوف الفوري للعمليات العسكرية كافة

2. وقوف الحملات الاعلامية كافة من جميع الاطراف

3. عقد حوار بين الحكومة والمعارضة عبر ملتقى عام للوصول الى حل سياسي شامل للمشكلة السودانية يؤمن الاعتراف بالتعدد العرقي والديني[6] .

في حزيران عام 2001، قامت وساطة من منظمة الإيقاد[7] بناءً على دعوة من الرئيس الكيني

(1) وثائق السلام، المجلس الاعلى للسلام، الخرطوم، 1997، ص3.

(2) عبدة مختار موسى، المصدر السابق، ص43.

(3) أماني الطويل، موقف القوى الجنوبية المستقلة عن الحركة الشعبية، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، القاهرة، 2005، ص 94.

(4) منى حسين عبيد، المصدر السابق، ص 37.

(5) Federal Research , Sudan a country Study , Agroup of pyramids at meroe north of Khartoum. P 275 .

(6) سامية بيبرس ، الابعاد الاقليمية والدولية للمشكلة السودانية ، شؤون عربية، جامعة الدول العربية ، العدد 105 ، القاهرة ، أذار/ مارس 2001، ص 165.

(7) منظمة الايقاد: تعود فكرة منظمة الايقاد لعام 1980م والتي تلفظ احيانا بـ (ايجاد) واحيانا (ايقاد)، تتكون هذه المنظمة من ست دول افريقية وبالذات شرق القارة الافريقية هي (كينيا ، اثيوبيا ، اوغندا ، جيبوتي ، الصومال، السودان) الهدف من هذه المنظمة هو محاربة الجفاف والتصحر الذي كان يعاني منها القرن الافريقي، وتم تأسيسها بشكل رسمي عام 1986م تحت اسم (الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف)، ينظر الى: عبد السلام أبراهيم البغدادي، السياسة الامريكية المعاصرة تجاه افريقيا وانعكاساتها على الوطن العربي

دانيال أراب موي Daniel arap Moi، وبمشاركة زعماء ثلاث دول أفريقية هي أوغندا، إثيوبيا، وجيبوتي. وعلى أثر هذه الوساطة، عُقدت قمة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية. طالبت الحكومة السودانية الحركة بوقف إطلاق النار، إلا أن الحركة رفضت ذلك، مقابل مطالبتها بوقف الحكومة التنقيب عن النفط في الجنوب، وفصل الجيشين الشمالي والجنوبي، وإنشاء منطقة محايدة.

استندت الحركة في موقفها إلى الخلافات الداخلية داخل السلطة، خاصة بعد خروج حسن الترابي من الحكومة، بالإضافة إلى استمرار الأعمال العسكرية المدعومة من قوى خارجية. كل هذه العوامل أدت إلى إخفاق الطرفين في التوصل إلى حل لمسألة وقف إطلاق النار [1].

عُقد مؤتمر قمة في الخرطوم بتاريخ 10 كانون الثاني/ يناير 2002، برئاسة الرئيس السوداني عمر البشير، لمناقشة قضية الجنوب. خلال القمة، عبّر أعضاء منظمة الإيقاد عن قلقهم إزاء بطء تقدم مبادرة السلام في الجنوب، وحثوا على الإسراع في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. كما دعوا إلى الاتفاق على وقف إطلاق النار لوضع حد للمعاناة الإنسانية وتهيئة مناخ مناسب لمباحثات بناءة. وأكد الرئيس الكيني دانيال أراب موي Daniel arap Moi خلال القمة على ضرورة عقد قمة أخرى تضم جميع الفرقاء المعنيين بمشكلة جنوب السودان خلال ستة أشهر، معبراً عن أمله في تحقيق السلام في السودان [2]. من بين الاتفاقيات الأخرى لوقف إطلاق النار كانت اتفاقية أبيشي عام 2003، وهي مبادرة أطلقها الرئيس التشادي إدريس ديبي، الذي ينتمي إلى قبيلة الزغاوة التي تقاتل ضد الدولة السودانية. جاءت هذه المبادرة بهدف وقف إطلاق النار والحد من الأحداث الدامية التي تعصف بالسودان، خصوصًا أن بعض القبائل المشاركة في الحرب لها امتدادات قبلية في الأراضي التشادية. أراد الرئيس التشادي الحفاظ على علاقات جوار جيدة مع السودان ورفع الحرج عنه، نظرًا لأن قبيلته تقاتل دولة صديقة ومجاورة.

لكن هذه المبادرة فشلت أيضًا، واستمرت الحرب الأهلية بسبب التداخل القبلي بين القبائل التشادية والسودانية، خاصة قبائل الزغاوة التي ينتمي إليها الكثيرون في الجيش التشادي، مما سهّل تقديم الدعم العسكري للحركات المسلحة وصعّب ضبط الحدود. وقد أدى ذلك إلى توتر العلاقات بين السودان وتشاد [3].

المحور الاول/ الحركة الشعبية واتفاقية مشاكوس:

استمرت محادثات بين الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في مدينة مشاكوس من 14 تشرين الأول (أكتوبر) إلى 18 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2002 [4] تفق الطرفان في مشاكوس

1996-2001، سلسلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، 2002 ، ص32.

(1) منى حسين عبيد، انعقاد قمة الايقاد في نيروبي .. وفشلها في التوصل الى حل سلمي لمشكلة الجنوب، اوراق افريقية، العدد82 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ،2001 ، ص 2 .

(2) عبد السلام البغدادي، مؤتمر الايقاد التاسع في الخرطوم الابعاد والافاق، مجلة اوراق افريقية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 93، 2002، ص 4.

(3) عبد الوهاب الافندي، ازمة دارفور نظرة في الجذور والحلول الممكنة، ط1، مركز الامارات في الدراسات الاستراتيجية، 2009، ص81-75.

(4) مشاكوس: تقع جنوب العاصمة الكينية نيروبي،

على أن تكون مهمتها تحقيق الوحدة خلال الفترة الانتقالية المحددة في الاتفاق. كما توصلا إلى اتفاق حول بنية الحكومة، شمل تقسيم السلطة، وتعزيز استقلال القضاء، وضمان حقوق الإنسان [1]، تمكن الطرفان (الحكومة والحركة) من التوقيع على مذكرة تفاهم تضمنت :

1. تمديد أتفاق وقف اطلاق النار ثلاثة اشهر أخرى على ان تنتهي في شهر أذار / مارس 2003، واستئناف التفاوض وعدم الاستمرار في القتال وهذا يحدث لأول مرة منذ ما يقارب من عقدين .

2. أجراء تعداد سكاني خلال المدة الانتقالية .

3. تطوير العدالة والمساواة بين الناس وحماية حقوق الانسان. [2]

4. تكوين مؤسسات تشريعية من مجلسين وضمان تمثيل عادل لسكان الجنوب .

5. اجراء انتخابات عامة ونزيهة خلال المدة الانتقالية .

6. الاعتراف بالسيادة الوطنية للسودان فضلا عن حق سكان الجنوب وحاجاتهم في التعبير عن طوحهم بالمشاركة في جميع مستويات الحكم[3].

7. تخصيص حصة من الوظائف للأغلبية في المناطق المحددة في مختلف مستويات الحكومة .

8. مراجعة الدستور وتطبيق اتفاقية السلام .

9. وضع اسس عامة لتقسيم الثروات الطبيعية.

10. تأسيس حكومة وطنية خلال المدة الانتقالية والقيام بحملة اعلانية في جميع انحاء السودان لصالح اتفاق مشاكوش [4].

11. استمرار الحوار المتعلق بالنقاط المتبقية حول سياقات بنية الحكم التي تقدم بها الوسطاء فهذه النقاط هي التي يجب أن تشكل منطلقا لمحادثات جديدة فيجب ان تشكل نقطة انطلاق الى محادثات جديدة.

12. تمديد مذكرة وقف العدائيات الى 31 مارس/ اذار 2003 ومواصلة الاجتماعات المجدولة حسب اعمال لجنة المراقبة ووقف العدائيات للاتفاق[5].

ظلّت هناك قضايا لم تُحسم بعد، لا سيما المتعلقة بالترتيبات الأمنية، وتوزيع الثروة، والمناطق الثلاث: النيل الأزرق، أبيي، وجبال النوبة. هذه القضايا فتحت المجال أمام مفاوضات جديدة عقدت في مدينة نفاشاي بكينيا، حيث تم التوصل إلى اتفاق يقضي باعتراف بالحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي [6]، وقع هذا الاتفاق بحضور ممثلين عن الولايات المتحدة ومجموعة من أصدقاء الإيقاد، على رأسهم بريطانيا والنرويج. وأهم ما يميز هذا الاتفاق عن الاتفاقات السابقة

ارتبط اسمها باتفاقية السلام التي عقدت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في 18 تشرين الثاني / نوفمبر 2002 ، ينظر الى ويكبيديا الموسوعة الحرة .

(1) هاني رسلان، أزمة السودان واتفاق ماشاكوس: أطر أ جديدة للتفاعل، مجلة السياسة الدولية، مجلد 73، عدد150، 2002، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص 224.

(2) نورا عبد القادر حسن، الجولة الثانية من اتفاق مشاكوس: مسارات متعرجة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 151 ، القاهرة ، كانون الثاني / يناير 2003 ، ص 235.

(3) زكي البحيري ، المصدر السابق، ص 158 .

(4) امين حامد زين العابدين ، اتفاقية السلام الشامل وخلفية الصراع الأيديولوجي وبروتوكول مشاكوس ، المجلة السودانية ، عدد 7 ، السودان ، ص 1 .

(5) نورا عبد القادر ، المصدر السابق ، ص 234 .

(6) ثائر نجم كيطان ، الدور الاسرائيلي في جنوب السودان 1969–2005 ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة العراقية– كلية الآداب ، 2020 ، ص145.

قضيّتان رئيسيتان هما:

1. الاتفاق على منح الجنوب حق تقرير المصير بعد ست سنوات وان تكون الخيارات المطروحة للاستفتاء هي الاستمرار في النظام او الانفصال

2. من جانب دستوري متعدد الطبقات، ان يكون هناك دستور للشمال ودستور للجنوب ودستور قومي يجمع بين الكيانين الشمالي والجنوبي، وان هذه الاتفاقات كانت خطوة اولية قبل التفاوض [1].

وقد اعتبر أتفاق مشاكوس هو البروتوكول الاساسي التي قامت عليه المفاوضات اللاحقة الذي عقدت في مدينة (كارن) في كينيا في 22 كانون الثاني / يناير 2002م واذي نص على تقسيم السلطة ووقف العداء بين الطرفين ، انتهت عنده المفاوضات بنجاح والوصول الى مذكرة تفاهم حول وقف الصراع [2].

وافقت الحركة الشعبية على وثيقة (ناكرو) التي وُقعت في كينيا كأساس للتفاوض مع الحكومة، إلا أن الحكومة رفضتها رفضًا قاطعًا، لأنها تتعارض مع بروتوكول مشاكوس في عدة جوانب، أبرزها المقترح الخاص بوجود جيش منفصل لجنوب السودان. وفي حزيران/ يونيو 2004، صدر إعلان (نيروبي)، حيث التزم الطرفان بوقف إطلاق النار[3].

المحور الثاني: اتفاقية نيفاشا للسلام الشامل والتغيرات النظرية في الحركة الشعبية (2003– 2011).

وقعت اتفاقية نيفاشا[4]. في عام 2005 بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وكانت تهدف إلى إنهاء الحرب الأهلية الطويلة بين الشمال والجنوب. مثلت الاتفاقية نقطة تحول مهمة في مسار السودان السياسي، حيث نصت على منح الجنوب حكمًا ذاتيًا واسعًا وحق تقرير المصير بعد فترة انتقالية.

على الصعيد النظري، شهدت الحركة الشعبية تغييرات جوهرية في استراتيجياتها وأهدافها، حيث تحولت من حركة مسلحة تطالب بالانفصال الكامل إلى قوة سياسية تسعى لتحقيق السلام والتعايش من خلال العملية السياسية، مع الحفاظ على حقوق

(1) مليكة فرحاتي ، المصدر السابق ، ص 96 .

(2) لام اكول ، المصدر السابق ، ص 311.

(3) صحيفة الحياة، العدد 14795 ،26 أيلول / سبتمبر 2003 .

(4) نيفاشا : وهي من اهم المدن الكينية الاقتصادية ، تقع على بحيرة نيفاشا في الشمال الغربي ، واكبر مدن محافظة الوادي المتصدع، وقعت فيها عام 2005 م اتفاقية السلام الشامل التي أنهت عشرين عاما من الحرب الاهلية في السودان، بعد توقيع بروتوكول ماشاكوس بين حكومة الانقاذ والحركة الشعبية تحت مظلة دول الايقاد الافريقية ومشاركة عدد من الدول الغربية، توصل الطرفان الى اتفاق للسلام الشامل وقع في ضاحية نيفيشا في مدينة نيروبي في 9 كانون الثاني 2005، وكان من اهم بنودها:

1. حق تقرير المصير بنهاية الفترة الانتقالية في عام 2011،

2. تمكين الحركة الشعبية من السيطرة تماماً على ادارة الولايات الجنوبية اثناء الفترة الانتقالية للسنوات الستة من 2005 حتى 2011،

3. مشاركة ابناء الجنوب في الحكومة بنسبة 28٪ في ولايتي جنوب كردفان والنيل الازرق الشماليتين بنسبة 45٪ من اعضاء حكومة الولاية،

4. احتفاظ الحركة الشعبية بميليشياتها المقاتلة اثناء فترة الانتقالية وخروج القوات الحكومية من جنوب السودان. لمزيد من التفاصيل، ينظر: ياسر رباح عبدالرحيم صلاح الدين، اثر الطائفية والاقلية على وحدة الدولة والتنمية السياسية السودان نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2017، ص90 .

الجنوب والتمثيل العادل في مؤسسات الدولة.

في سبتمبر 2003م، تم توقيع اتفاق يهدف إلى حسم وضع القوات المسلحة خلال الفترة الانتقالية. كما تم التوصل إلى ثلاث اتفاقات إطارية تناولت تقسيم السلطة، والوضع في المناطق المهمشة. وبناءً على رؤية أمريكية، اقترب الطرفان من توقيع اتفاق سلام شامل، تم خلالها التوصل إلى اتفاقين منفصلين، الأول يتعلق بوقف إطلاق النار النهائي، والثاني يحدد كيفية تنفيذ بنود الاتفاق [1].

وقّع الطرفان في نيفاشا البروتوكولات في أيار/ مايو 2004م، مما فتح الطريق أمام تسوية سلمية رسمية. بدأت هذه الاتفاقات والبروتوكولات بمفاوضات أبوجا الأولى وأبوجا الثانية، التي رفضت فيها الحكومة منح الجنوب حق تقرير المصير، وصولًا إلى اتفاقيات مشاكوس التي هدفت إلى توقيع اتفاقية سلام نهائي [2].

وقعت اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في 9 كانون الثاني (يناير) 2005م، وعُرفت هذه الاتفاقية باتفاقية نيفاشا نسبةً إلى مكان انعقاد المفاوضات. وقد وقع الاتفاقية نائب الرئيس السوداني علي عثمان طه وزعيم الحركة الشعبية جون قرنق [3].

طُبعت هذه الاتفاقية في 256 صفحة، مقسمة إلى ستة فصول هي على التوالي: بروتوكول مشاكوس، تقاسم السلطة، تقاسم الثروة، حسم نزاع ولايتي كردفان والنيل الأزرق، الترتيبات الأمنية، بالإضافة إلى دستور السودان الذي عُرف بالدستور المؤقت لعام 2005م. مهد هذا الاتفاق الطريق لتشكيل كيانين منفصلين، حيث أصبح السودان إسلاميًا في الشمال وعلمانيًا في الجنوب [4].

وقد نصت اتفاقية نيفاشا على عدة بنود :

1. حق تقرير المصير للجنوب عام 2011م

2. **الترتيبات الأمنية:** في 25 أيلول/ سبتمبر 2003، توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية. نص الاتفاق على أن يكون الجيش السوداني في حالة اختيار الجنوبيين للوحدة مكونًا من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة. كما اتفق الطرفان على مبادئ التخفيض النسبي للقوات بعد إكمال وقف إطلاق النار، على أن تخضع هذه الإجراءات للمراقبة الدولية. ونص الاتفاق أيضًا على إنشاء مجلس دفاع مشترك برئاسة رئيس الجمهورية، يقوم بالتنسيق بين القوانين وقيادة الوحدات المشتركة. بالرغم من تحقيق اتفاق إطلاق النار، إلا أن الاتفاقية لم تحقق السلام الشامل [5].

3. **تقاسم السلطة:** تم بموجب الاتفاق تقاسم السلطة على أساس توزيع مقاعد البرلمان، حيث حصل حزب المؤتمر الوطني الحاكم على ٪52 من المقاعد، بينما نالت الحركة الشعبية ٪28. وبذلك حصل الطرفان معًا على ٪80 من المقاعد البرلمانية، وهي النسبة المطلوبة لتمرير أي تشريع أو تعديل دستوري. كما منحت الحركة الشعبية نسبة ٪70 من مقاعد المجلس التشريعي في الجنوب [6]، وتعتبر هذه النسبة كافية لتمرير التشريعات في برلمان الجنوب. ومع ذلك، يرى البعض أن الاتفاق كان غير عادل

(1) عبدة مختار موسى ، المصدر السابق ، ص205 .
(2) مليكة فرحاتي ، المصدر السابق ، ص 98،99.
(3) بهاء الدين مكاوي ، المصدر السابق ، ص 325.
(4) دريد الخطيب ومحمد امير الشب ، انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد 27 ، حزيران / يونيو 2012 .
(5) لام اكول ، المصدر السابق ، ص 313.
(6) بدر شافعي ، لرؤية الامريكية لازمة السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد 150 ، تموز / يوليو 2003، ص 276.

تجاه أهل الشمال، حيث منح الجنوبيين حق حكم كامل لإقليمهم، بالإضافة إلى إشراكهم بنسبة الثلث في حكم الشمال[1].

4. **قانون الاستفتاء:** اتفق حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان على أن لا تقل نسبة المشاركة في الاستفتاء عن 60٪ من المسجلين في قوائم الناخبين الذين يحق لهم التصويت. كما تم الاتفاق على أن تكون نسبة 51٪ كافية لإقرار نتيجة الاستفتاء قانونياً، سواء أكان ذلك بالانفصال أو الوحدة. وقد وُضع قانون الاستفتاء لتحقيق هذا الهدف، وتضمن 69 مادة موزعة على سبعة فصول [2].

5. **تقاسم الثروة:** أوضح الاتفاق في كانون الثاني/ يناير 2004 كيفية تقسيم عائدات النفط، حيث نص على تقاسم العائدات بنسبة 50٪ لكل من الشمال والجنوب، مع تخصيص 2٪ من العائدات للمناطق المنتجة[3]. كما تم تحديد نسبة 5٪ من الجمارك والضرائب لتلك المناطق. وتضمن الاتفاق مبادئ جديدة لضمان ألا تعتمد حكومة الجنوب على المنح والهبات من المركز، بل توفر لها مصادر دخل مستقرة تمكّنها من تمويل إدارة حكومتها بشكل مستقل [4].

تعد الاتفاقية من النماذج النادرة والناجحة بالرغم من سلبياتها وايجابياتها:

فقد امتازت الاتفاقية ببعض الايجابيات، فمن أهم ايجابياتها:

1) وضعت حداً للإبادة البشرية وأوقفت نزيف الدم الذي لم يتوقف منذ اتفاقية اديس ابابا 1972م في عهد الرئيس جعفر نميري[5].

2) ان تكون الاتفاقية ورقة عمل سودانية صرفة، ويتم اجراء تعديلات لتأسيس عليها سلم داخلي ، وقبول كافة الاطراف بالتنازل والبحث عن توافق مشترك .

3) اجتمعت الاطراف السودانية لأول مرة بالخرطوم لتحديد مستقبل السودان في الداخل ، وبناء الثقة والتفاهم الشعبي والاجتماعي.

أما أهم سلبياتها فمثلت بما يأتي :

1) اعطت للجنوبيين الصلاحية المطلقة في عقد الاتفاقيات .

2) ركزت الاتفاقية على المؤتمر الوطني من جهة والحركة الشعبية من جهة اخرى ،وكانّ ملكية السودان لهما فقط ، وان هذا الامر مقصود لأضعاف الحكومة وعزلها عن المكونات السياسية الاخرى

3) قسمت السودان عرقياً ودينياً ولغوياً ، الى كيانين منفصلين لا يمكن الجمع بينهما .

4) أسست هذه الاتفاقية لفصل بين مؤسستين دستوريتين وقوتين دفاعيتين متوازيتين، لكل منهما صلاحيات مستقلة في الإدارة والتدريب والتأهيل[6] كان توقيع اتفاقية السلام الشامل مبادرة مهمة لتحقيق السلم في جنوب السودان، حيث وضعت حدًا لحرب طويلة أودت بحياة مليون ونصف

(1) بهاء الدين مكاوي ، المصدر السابق ، ص325 .
(2) رشا محمد أمين ، الفكر السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان 2002-1983 ، مجلة بحوث الشرق الاوسط ، جامعة عين شمس ، عدد29 ، 2011.
(3) صحيفة الشرق الاوسط / العدد 9171 ،7 كانون الثاني / يناير 2004
(4) اجلال رأفت واخرون، المصدر السابق، ص178.
(5) حلمي شعراوي، المسألة السودانية الرؤية من الجنوب في حصاد ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الاخيرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة ،2002، 425.
(6) دريد الخطيب ومحمد امير الشب، المصدر السابق، ص 390 .

المليون شخص. وجاء ذلك نتيجة جهود مكثفة بذلتها عدة دول ومنظمات، وعلى رأسها منظمة الإيقاد، بالإضافة إلى مساهمات شخصيات بارزة ساهمت في صياغة هذه المبادرة وتسوية النزاع بوسائل سلمية. فقد كان الصراع في السودان معقدًا، إذ تمثل في صراع بين دول عربية وإسلامية وأخرى أفريقية وجنوبية متعددة الأعراف والأجناس من قارة أفريقيا [1] .

مصرع جون قرنق وتأثيره على المبادئ النظرية للحركة الشعبية .

نجا جون قرنق من محاولات اغتيال عديدة، سواء من داخل حركته أو من خارجها، لكنه لقي حتفه في حادث سقوط الطائرة الرئاسية الأوغندية قرب الحدود بين السودان وأوغندا، أثناء عودته من زيارة لأوغندا في 30 تموز 2005. وقد تم تأكيد وفاة قرنق رسميًا مساء اليوم التالي عندما أعلنتها الحكومة في الخرطوم[2] أتعددت الآراء حول سبب سقوط الطائرة التي كان يستقلها جون قرنق، فبعضها عزى الحادث إلى سوء الأحوال الجوية، بينما رجح آخرون تورط حركة جيش الرب الأوغندي أو انفجار قنبلة موقوتة. كما طرحت فرضيات حول وجود خلل فني تم تدبيره في إحدى المطارات الأوغندية، أو تورط معارضين جنوبيين على خلاف مع قرنق، أو تدخل من الاستخبارات السودانية. كما لم تُستبعد فرضية إصابة الطائرة بصاروخ أرضي أو جوي أُطلق من مقاتلة، أو أن عناصر جيش الرب للمقاومة أسقطوا الطائرة عن طريق الخطأ معتقدين أنها تقل الرئيس الأوغندي موسفيني، الذي يحاربونه منذ عام 1988[3].

ومن بين الاحتمالات الأخرى التي أُثيرت، كان احتمال تورط إسرائيل في الحادث، خاصةً بعد توقيع اتفاق نيفاشا(*)، حيث رُجّح أن هناك جهات خارجية لم ترحب بتقدم السلام في السودان، واعتُبر حادث سقوط الطائرة جزءًا من محاولة لتعطيل الاتفاق ومسار السلام في حفل توقيع اتفاقية السلام بتاريخ 9 كانون الثاني 2005، صرح قائلاً: «إن حل مشكلة السودان الأساسية يكمن في إنشاء وتطوير دولة سودانية تضم جميع السودانيين، يشترك فيها الجميع على قدم المساواة، ويطلق عليها اسم السودان الجديد أو الحكم السوداني الجديد.» وقد استمر في دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان طوال واحد وعشرين عاماً، خاصة بعد أن بدأ يميل نحو تحقيق الوحدة السودانية.[4].

عقب مقتل جون قرنق، اندلعت اشتباكات في الخرطوم بين قوات الشرطة الحكومية والحركة الشعبية، أسفرت عن مقتل ثمانية أفراد، مما أدى إلى توتر كبير في العلاقة بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية. كما شهدت جامعة جوبا في الخرطوم اشتباكات عنيفة بين طلاب الجامعة وقوات الأمن الحكومية في 11 شباط 2006، وذلك على خلفية مقتل قرنق. واستمر تأجيل إعادة الجامعة إلى جنوب السودان بعد نقلها في أواخر الثمانينيات إلى الخرطوم، ما أدى إلى استخدام قوات الأمن القوة المفرطة، وأسفر ذلك عن وقوع

(1) محمد الفاضل بن علي الافي التونسي، السودان من الحوار الى الازمة المفتوحة صراع الهوية واشكالية الانتماء، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، 2007 ، 447 .

(2) موسى مختار عبدة، المصدر السابق، ص185.

(3) صحيفة الشرق الاوسط، العدد 9751، في 9 اب 2005.

(4) حموده شطة وقيع الله، جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل، مجلة قراءات افريقية، لندن، المنتدى الاسلامي، العدد السادس، 2010، ص66-63.

عدد من القتلى والمصابين من الطلاب الجنوبيين واعتقال نحو مئة طالب جنوبي.

في نفس العام 2006، أطلقت عناصر من الحركة الشعبية النار على تظاهرة طلابية في جامعة بحر الغزال، مما أدى إلى إصابة وقتل عدد من الطلاب. كما احتلت عناصر الحركة الشعبية بعض المناطق في أبيي، التي أعلنت تبعيتها لحكومة جنوب السودان [1].

منذ نشأتها، لم تحظَ الحركة الشعبية لتحرير السودان بتأييد شعبي واسع النطاق، وذلك بسبب غموض أهدافها ومبادئها وعدم وضوحها بشكل جلي. ويُعد كثرة الانشقاقات والخلافات الداخلية داخل صفوف الحركة دليلاً واضحاً على ضعف مصداقيتها في مبادئها وأهدافها. كما شهدت الحركة هروب المئات من أفرادها، بالإضافة إلى استسلام عدد كبير منهم للحكومة الوطنية، مما يعكس حجم الأزمات التنظيمية التي تعاني منها [2].

استلام سلفا كير للحركة الشعبية وآثاره على المطالبة بانفصال الجنوب

بعد ان تولى سلفا كير [3]. بعد وفاة جون قرنق، تولى سلفا كير قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، وبرز على الفور خلاف واضح بينه وبين أنصار قرنق الذين كانوا يؤيدون فكرة **"السودان الجديد"** الموحد، بينما كان سلفا كير يميل بقوة نحو الانفصال التام للجنوب.

في يوم تنصيبه، صرح سلفا كير قائلاً: **"زمن الوحدة قد ولى"**، معلناً بذلك موقفه الصريح من رفض استمرار الوحدة مع الشمال.

• كما اتُهم سلفا كير بالاعتماد على إسرائيل في دعم الحركة المسلحة بعد توقيع اتفاق نيفاشا عام 2005، حيث قام باستيراد كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة، شملت دبابات ومروحيات ومدفعية، لتقوية القدرات العسكرية لقوات الجنوب، استعدادًا لاحتمال تجدد الصراع مع الحكومة السودانية في الخرطوم [4] .

• الاهتمام بالعمل وتفضيل العزلة:

تأثر سلفا كير بطبيعة تخصصه في العمل الاستخباراتي، مما جعله شخصاً عملياً ومنعزلاً نسبياً، يفضل التركيز على القضايا الجوهرية بعيداً عن الانشغالات السياسية السطحية.

• الاحتفاظ بسياسات جون قرنق:

على الرغم من اختلافاته مع بعض أنصار قرنق، إلا أنه حافظ على الكثير من السياسات التي تبناها قرنق، مع تركيز أكبر على الأولويات الجنوبية.

• الأولوية المطلقة للشأن الجنوبي:

كانت مواقف سلفا كير واضحة في إعطاء أولوية قصوى لقضية الجنوب، مع رفضه لإطالة المفاوضات التي استمرت لأكثر من ثلاثين شهراً، خصوصاً بسبب الخلافات حول حصة الحركة الشعبية في السلطة على المستوى القومي ووضع المناطق المهمشة.

• سعيه نحو الانفصال:

كان سلفا كير معارضاً لاستمرار الوحدة مع

(1) سعيد السر احمد، السودان نحو الجمهورية الثانية دعوة لتأسيس جيوبونولينكا السودان شليلي، الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص7067.

(2) عبدالفتاح عصام، البشير والسودان يبدأ من جديد، الكنوز للنشر والتوزيع، 2010، ص15.

(3) مجموعة مؤلفين، العرب والولايات المتحدة الامريكية المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، 2014.

(4) ضفاف كامل كاظم، دور اسرائيل في انفصال جمهورية جنوب السودان، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 80، د.ت، ص346.

الشمال، خاصة بعدما اعترفت الحكومة السودانية بحق تقرير المصير للجنوب، وسماحها بإقامة نظام اقتصادي خاص لا يخضع للشريعة الإسلامية المطبقة في الشمال.

لذلك رفض إطالة زمن المفاوضات خشية انهيارها، ما قد يؤدي إلى تضيع المكاسب التي تحققت للجنوبيين[1] في يناير 2011، أجري استفتاء في جنوب السودان أيد فيه نحو 99٪ من المشاركين خيار الانفصال عن السودان، مما أدى إلى إعلان استقلال جنوب السودان رسمياً في 9 يوليو 2011.

وقد سارعت دولة إسرائيل بالاعتراف بدولة جنوب السودان بعد يوم واحد فقط من إعلان الاستقلال، حيث أعلنت عن افتتاح قنصلية لها في العاصمة جوبا، مؤكدةً على متانة العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بين البلدين. كما تبادل الطرفان السفراء وأطلقا رحلات جوية مشتركة بين الدولتين.

وقد صرح رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو[2] معبراً عن دعم بلاده واستعدادها لتعزيز العلاقات الثنائية مع دولة جنوب السودان، قائلاً: «**أود أن أعلن أن دولة إسرائيل تعترف رسمياً بجنوب السودان كدولة مستقلة وذات سيادة، وتتمنى لها النجاح والسلام والازدهار. نحن على أتم الاستعداد للتعاون مع حكومة وشعب جنوب السودان من أجل ضمان التنمية المستدامة وتحقيق الازدهار في البلاد**»[3].

وهكذا كانت علاقات **إسرائيل** مع جنوب السودان متينة منذ فترات طويلة، فقد أعرب سلفا كير عن شكره للمساعدات التاريخية التي قدمتها إسرائيل، وأظهر إعجابه بالدولة خلال زيارته إليها في أواخر كانون الأول 2011، قائلاً: "أنا سعيد للغاية بوجودي في إسرائيل والسير على تراب أرض الميعاد، ولا شك أن شعب جنوب السودان بأسره يشعر معي بهذه السعادة. بدونكم لما قامت لنا قائمة، لقد ناضلتم معنا من أجل استقلال جنوب السودان. نحن حريصون على التعلم من تجاربكم وخبراتكم الواسعة"[4].

ظل السودان يعاني عبر الزمن من العديد من المشاكل التي تعيق استقراره واستقلاله الكامل حتى الوقت الحاضر. شهد السودان تعاقبًا للعديد من الانقلابات والحكومات المختلفة، لا سيما انقلاب عمر البشير الذي أسس حكومة ائتلافية. من أكبر التحديات التي واجهها الجنوبيون كانت مسألة الدستور الإسلامي، إذ يمثل الفصل بين الدين والدولة مشكلة جوهرية في بلد متعدد الجماعات الدينية والعرقية. فإقامة دستور يستند إلى الإسلام فقط قد يؤدي إلى صراعات داخلية، ليس فقط بين الأقليات غير المسلمة، بل حتى بين الجماعات الإسلامية نفسها. كما أن الأحزاب السياسية غالبًا ما تميزت بالطائفية بدلًا من التوجه السياسي الوطني الشامل، مما زاد

(1) حلمي محمد القاعود، الصرب في مصر الاسلام الذي تريده الكنيسة، د.ط، د.ت، ص125.

(2) بنيامين نيتاهو: سياسي (اسرائيلي) ولد في 21 كانون الثاني 1949، وهو رئيس الوزراء التاسع (لاسرائيل) من (2021-2009) وسابقاً من (1999-1969)، وهو رئيس حزب اليكود الحركة الوطنية الليبرالية، ويعتبر صاحب اطول مدة كرئيس (لاسرائيل) في التاريخ. لمزيد من التفاصيل، ينظر: بنيامين نيتاهو، شخصيات صهيونية مكان تحت الشمس، ترجمة: محمد عودة الدويري، مراجعة وتصويب: كلثوم السعدي، دار الجليل للنشر، 2015، ص13.

(3) خاديا جالا كلبيرت، شرق افريقيا الامن ورث الهشاشة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009، ص20.

(4) ضفاف كامل كاظم، المصدر السابق، ص346.

من تعقيد المشهد السياسي. وبعد تصويت الجنوبيين بأغلبية ساحقة لصالح الانفصال، لم يتبق من جنوب السودان سوى إعلان نتائج الانفصال رسميًا، مما يعني فقدان جزء مهم من الأرض السودانية.

لكن هذا الانفصال لا يشكل نهاية لمشاكل السودان، بل قد يكون البداية لنزاعات عرقية، إثنية وقبلية أخرى، إذ تبقى البلاد تواجه تحديات كبيرة تتطلب حلولًا وطنية شاملة تضمن وحدة واستقرار البلاد[1]. تأجيل الاستفتاء على منطقة أبيي أكثر من مرة، وكان آخرها بعد استفتاء جنوب السودان، يعكس وجود مشكلة عميقة ومعقدة لم تُحسم حتى الآن. إذ تصر حكومة السودان على أن منطقة أبيي تظل جزءًا من الشمال، مستندة في ذلك إلى وثائق تاريخية تُثبت حق الشمال في المنطقة.

في المقابل، ترفض الحركة الشعبية لهذا الموقف وتصر على ضم أبيي إلى إقليم جنوب السودان، ما يفتح بابًا للنزاع ويزيد من توتر العلاقات بين الطرفين.

هذا الخلاف يمثل أحد أبرز العقبات أمام تحقيق سلام شامل ومستدام بين الشمال والجنوب، ويؤكد الحاجة إلى حلول سياسية تفاوضية تُرضي الأطراف كافة وتضمن استقرار المنطقة [2].

الخاتمة:

مارست الحركة الشعبية دورًا سياسيًا مزدوجًا، حيث كانت شريكًا أساسيًا في حكومة الوحدة الوطنية، لكنها في الوقت ذاته استمرت في التعبير عن تطلعات الجنوبيين نحو الاستقلال والاعتراف بهويتهم السياسية والثقافية، مما أدى إلى توترات متكررة مع المؤتمر الوطني، الحزب الحاكم في الشمال، بسبب اختلاف الرؤى حول قضايا جوهرية مثل تقاسم الثروة والسلطة، وترسيم الحدود، ومستقبل المناطق المتنازع عليها مثل أبيي.

نجحت الحركة الشعبية في تحويل قضيتها من نزاع داخلي محدود إلى ملف إقليمي ودولي مهم، مستفيدة من التحولات السياسية العالمية والدعم الذي تلقته من بعض القوى الغربية والمنظمات الدولية، وهو ما منحها مكانة فاعلة على الساحة السياسية السودانية ومهد الطريق لتأسيس دولة جديدة في الجنوب، شكل اتفاق السلام الشامل (CPA) الموقع في نيفاشا عام 2005 نقطة تحول محورية، حيث منح الجنوب حكمًا ذاتيًا لفترة انتقالية مدتها ست سنوات، وأتاح للحركة الشعبية المشاركة في الحكم على المستوى القومي. كما نص الاتفاق على تنظيم استفتاء لتقرير مصير الجنوب في نهاية هذه الفترة، والذي أُجري في يناير 2011 وصوت فيه الجنوبيون بأغلبية ساحقة لصالح الانفصال وتأسيس دولة مستقل.

في الختام، كان تأثير الحركة الشعبية عميقًا ومركبًا على المشهد السياسي في كل من الشمال والجنوب، حيث ساهمت في إعادة تعريف مفهوم الهوية الوطنية، وفرضت قضايا التعددية والعدالة الاجتماعية على الأجندة السياسية، لكنها في الوقت

(1) عصام عبد الفتاح ، الصادق المهدي والسودان، اطلالة على واقع سياسي متقلب، مكتب كنزر للنشر والتوزيع، القاهرة، د ت، ص41 ، 1980 .

(2) عبد الوهاب الافندي ، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب وقبل السلام، ط1 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2006 ، ص159 .

نفسه ساهمت – سواء عن قصد أو عن غير قصد – في تعميق الانقسام الجغرافي والسياسي الذي أدى إلى انفصال جنوب السودان عام 2011.

تعكس تجربة الحركة الشعبية لتحرير السودان حالة سياسية فريدة في التاريخ المعاصر، فهي لم تكن مجرد حركة تمرد مسلحة، بل كانت مشروعًا سياسيًا حاول إعادة صياغة مفهوم الدولة والمواطنة في بلد متعدد الأعراق والثقافات. ومن خلال طرحها لمفهوم «السودان الجديد»، تجاوزت الطرح الانفصالي التقليدي، وسعت في بداياتها إلى بناء دولة قائمة على العدالة والمساواة والاعتراف بالتنوع، وغير أن التحديات الداخلية، والصراعات بين مكونات الحركة، والضغوط الإقليمية والدولية، دفعت في النهاية إلى تبني خيار الانفصال، مما يعكس فشل المركز في استيعاب القوى المهمشة ويطرح تساؤلات عميقة حول قدرة السودان على البقاء كدولة موحدة قبل الانفصال دون إجراء إصلاحات جوهرية.

علاوة على ذلك، توضح تجربة الحركة الشعبية كيف يمكن لحركات التحرر أن تتحول إلى فاعل سياسي مؤثر، لكنها تكشف في الوقت ذاته عن الصعوبات التي تواجه هذه الحركات في الانتقال من العمل المسلح إلى الممارسة السياسية السلمية، خصوصًا في بيئة معقدة ومشحونة كالسودان.

وعليه، فإن دراسة الحركة الشعبية لا تقتصر على تحليل دورها في انفصال الجنوب فقط، بل تمثل مدخلاً لفهم الأزمات البنيوية العميقة التي عصفت بالسودان لعقود، والتي ما زالت تلقي بظلالها على الواقع السياسي في كل من الشمال والجنوب حتى بعد الانفصال، ما يؤكد الحاجة إلى مراجعة شاملة لمسار الدولة السودانية ومستقبلها السياسي.

المصادر

- العربية والمعربة :

(1) احمد السليمان، خريف الثورة، دار ليلى للنشر، د. ط، د.ت .

(2) احمد منير، حساب الخسائر والارباح في الجولة بين المهدي والعسكر، مجلة كل العرب، العدد 342، 13 آذار 1989 .

(3) أماني الطويل، موقف القوى الجنوبية المستقلة عن الحركة الشعبية ، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، القاهرة، 2005 .

(4) امين حامد زين العابدين ، اتفاقية السلام الشامل وخلفية الصراع الأيديولوجي وبروتوكول مشاكوس ، المجلة السودانية – السودان ، عدد 7 .

(5) بدر شافعي، لرؤية الامريكية لازمة السودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 150 ، تموز/ يوليو 2003 .

(6) بنيامين نيتاهو، شخصيات صهيونية مكان تحت الشمس، ترجمة: محمد عودة الدويري، مراجعة وتصويب: كلثوم السعدي، دار الجليل للنشر، 2015.

(7) ثائر نجم كيطان ، الدور الاسرائيلي في جنوب السودان 2005-1969 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة العراقية- كلية الآداب ، 2020

(8) جيمي كارتر، مذكرات البيت الابيض، ترجمة: سناء شوقي حرب، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2013.

(9) حسن احمد الحسن، اغتيال الديمقراطية في السودان، الدار العربية الافريقية، السودان، 1991 .

(10) حسن الترابي، الحركة الاسلامية في

السودان منتدى سور الازبكية، د.ت .
(12) حلمي شعراوي، المسألة السودانية الرؤية من الجنوب في حصاد ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الاخيرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة ،2002 .
(13) حموده شطة وقيع الله، جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل، مجلة قراءات افريقية- لندن، المنتدى الاسلامي، العدد السادس، 2010 .
(14) حلمي محمد القاعود، الصرب في مصر الاسلام الذي تريده الكنيسة، د.ط، د.ت.
(15) خاديا جالا كلبيرت، شرق افريقيا الامن ورث الهشاشة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009.
(16) خليل احمد خليل، ملحق الموسوعة السياسية، ط1، 2004، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
(17) خليل البدوي، الغاز المشاهير، دار الخطيب للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002.
(18) دريد الخطيب ومحمد امير الشب ، انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 27 ، حزيران / يونيو 2012 .
(19) رشا محمد أمين ، الفكر السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان 2002-1983، مجلة بحوث الشرق الاوسط - مصر، جامعة عين شمس، عدد29 ، 2011.
(20) رشيد بابكر، عصر البشير يؤسس لانفراج داخلي ويضع السودان في مدار العولمة الامريكية، مجلة الحوادث، العدد 2313، 2 اذار 2001 .
(21) ساجد احمد عبد العاندي، دور الجيش في الحياة السياسية السودانية 1989-1978، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد 1990 .
(22) سامية بيبرس ، الابعاد الاقليمية والدولية للمشكلة السودانية ، شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، العدد 105 ، القاهرة ، أذار/ مارس 2001.
(23) سعيد السر احمد، السودان نحو الجمهورية الثانية دعوة لتأسيس جيوبونولينكا السودان شليلي، الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010 .
(24) الصادق المهدي، احاديث الغربة، ط1، دار القضايا، بيروت، 1976 .
(25)صالح حسن الفضالة، الجوهر العفيف في معرفة النسب النبوي الشريف، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971 .
(26) ضفاف كامل كاظم، دور اسرائيل في انفصال جمهورية جنوب السودان، مجلة دراسات دولية- جامعة بغداد، العدد 80، د.ت .
(27) عبد السلام أبراهيم البغدادي، السياسة الامريكية المعاصرة تجاه افريقيا وانعكاساتها على الوطن العربي 2001-1996، سلسلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ،2002 .
(28) عبد السلام البغدادي ، مؤتمر الايقاد التاسع في الخرطوم الابعاد والافاق ، مجلة اوراق افريقية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد 93، 2002 .
(29) عبدالفتاح عصام، البشير والسودان يبدأ من جديد، الكنوز للنشر والتوزيع، 2010 .
(30) عبد الوهاب الافندي، ازمة دارفور نظرة في الجذور والحلول الممكنة، ط1، مركز الامارات في الدراسات الاستراتيجية، 2009 .
(31) عبد الوهاب الافندي، السودان على

مفترق الطرق بعد الحرب وقبل السلام، ط1 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006

(32) علي محافظة واخرون، العرب واخرون وجوارهم الى اين؟، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، 2000 .

(33) عصام عبد الفتاح، الصادق المهدي والسودان، اطلالة على واقع سياسي متقلب، مكتب كنزر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1980.

(34) لطفي جعفر فرج، جعفر محمد النميري، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، سلسلة شخصيات وتراجم رقم 3، 1985 صحيفة الراية- قطر، العدد 84، في 19 اذار 1980.

(35) مجموعة مؤلفين، العرب والولايات المتحدة الامريكية المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة، المركز العربي للابحاث دراسة السياسات، 2014.

(36) محمد الفاضل بن علي الافي التونسي ، السودان من الحوار الى الازمة المفتوحة صراع الهوية واشكالية الانتماء ، دار الكلمة للنشر والتوزيع ، مصر ، 2007 .

(37) محمد ابو الفضل ، المصالحة والحرب في السودان ، مجلة دراسات دولية ، العدد 1996،123.

(38) منى حسين عبيد، منظمة الايقاد ودورها في مواجهة النزاعات الافريقية مشكلتا جنوب السودان والصومال نموذجاً، مجلة العلوم السياسية- جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، د.ع، د.ت .

39) منى حسين عبيد ، منظمة الايقاد ودورها في مواجهة النزاعات الافريقية مشكلتا جنوب السودان والصومال انموذجا، مجلة العلوم السياسية - جامعة بغداد، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد2002،35 .

(40) منى حسين عبيد ،انعقاد قمة الايقاد في نيروبي .. وفشلها في التوصل الى حل سلمي لمشكلة الجنوب ، اوراق افريقية ، العدد82 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، 2001 .

(41) موسى مختار عبدة، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009 .

(42)نبراس خليل ابراهيم، جون قرنق واثره في الحياة السياسية السودانية (2005-1945)، مجلة الآداب- جامعة بغداد، العدد 107، د.ت .

(43) نورا عبد القادر حسن ، الجولة الثانية من اتفاق مشاكوس : مسارات متعرجة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 151 ، القاهرة ،كانون الثاني / يناير 2003 .

(44) هاني رسلان، أزمة السودان واتفاق ماشاكوس : أطرأ جديدة للتفاعل ، مجلة السياسة الدولية- القاهرة، مجلد 73، عدد150، 2002، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية.

(45) ياسر رباح عبدالرحيم صلاح الدين، اثر الطائفية والاقلية على وحدة الدولة والتنمية السياسية السودان نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2017 .

الصحف :

(1) صحيفة الحياة ، لندن ، العدد 12829،19 نيسان/ ابريل 1998.

(2) صحيفة الحياة ، العدد 14795 ،26 أيلول/

سبتمبر 2003 .

(3) جريدة الدستور المصرية 8/ اذار / مارس/ 2010

(4) صحيفة الشرق الاوسط، العدد 4950، في 17 حزيران 1992.

(5) صحيفة الشرق الاوسط / العدد 9171 ،7 كانون الثاني / يناير 2004

(6) صحيفة الشرق الاوسط، العدد 9751، في 9 اب 2005.

(7) الموسوعة العربية العالمية، مادة: جون قرنق، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض.

- الاجنبية :

(1) Federal Research , Sudan a country Study , Agroup of pyramids at meroe north of Khartoum. P 275 .

(2)http:llwww.sudan.now.net.arabic_ political IA south conflict .h .t